

رضي الله عنه كما ذهب اليه من السنة واجماع الصحابة فاما  
 السنة فبارواه الشافعي رضي الله عنه في المختصر عن سفيان  
 بن عيينة عن ابي زيد عن جده عن ابي القاسم بن ربيع عن  
 ابي عبد الله بن ابي عبد الله عليه وسلم قال في قتل العمد الخطأ  
 بالسيوط والتحصن ما يؤمنه من الأبل قالوا هذا ضعيف لا يصح إلا  
 احتجاج به من ثلاثة اوجه **الاجد** ما رواه ابي علي بن زيد بن جده  
 عن ابي بصير لا يقبل حديثه **الثاني** ان القاسم بن ربيع رواه  
 عن ابي عبد الله قال **وذكر** هذا الخبر من طريق **اخر** وهو ان  
 عبد الله اشعر وهو من رسل **الثالث** ان رواه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر ولم يرو عنه  
 وتخلط من رواه عن ابي عبد الله بن عمرو ولم يرو عنه  
**اخر** ما رواه ابو داود عن سليمان بن حرب وسدد  
 عن حماد بن خالد الجذاعي عن القاسم بن ربيع عن عتبة  
 بن اوس عن عبد الله بن عمر فقد افضل قال وانما الجواب  
 عن ما قالوه من ان الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ابي عبد الله لم يرو عنه وتخلط بل روينا جميعا عنه ولا ينكر  
 ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اثباتا فيسقط  
 ما قالوه وبديل اجماع الصحابة ما روي عن ابي عبد الله  
 وعجلي وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود رضي الله  
 عنهم اجمعين انهم قالوا في قتل العمد الخطأ ما يؤمنه من الأبل  
 بل قد دل على ما قلناه واما الجواب عما قالوه من انه لا يصح  
 قتل بصيغتين متضادتين في حال صحاح ولكن لا يمنع ان يطلق  
 عليه صفتين متضادتين فاذا قلنا شبه الخطأ وعمد الخطأ  
 صح هذا لانه مخطئ في تصده عامدا في فعله والذي لا يصح  
 هو عامدا في فعله مخطئ في تصده فيكون مجالا فلا ريب  
 لا يمنع فسقط ما قالوه فاذا تقدم هذا فالأبل الواجبة  
 فيها وفي المأخوذ ما يؤمنه من الأبل اربعون خلفه حواميل

وتلثون

وتلثون حقه وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الثالثة  
 والرابعة وتلثون جذعه وهي ما لها أربع سنين ودخلت  
 في الخامسة وهي واجبه عندنا في العمد المخص حاله في مال  
 القاتل وفي شبه العمد موجه على العاقلة في ثلاث سنين  
 هذا مذهبا ورواه قال ابن عمر وزيد بن ثابت كما رواهما  
 الشافعي رضي الله عنه في الجديد والقديم ويستثنى من ذلك  
 ما اذا قتل بالسم والسحر وغيره في شبه العمد والمخطئ وكلاهما  
 في مال الساحدون والعاقلة ما لم يصد قوه ويخلفوه على  
 نفي العلم وذهب مالك رحمه الله الى ان في العمد لا تجب الدية  
 وانما تجب القتل وتجب من الدية ما يصطحان عليه اربع  
 خمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقه وخمسة  
 وعشرون جذعه وخمسة وعشرون شبه كما حكاه ابن المنذر  
 عنه فالثنية ما لها خمس سنين ودخلت في السادسة هذا  
 في قتل العمد المسلم عمد او ان كان خطأ وجبت بخمسة وعشرون  
 بنت لم يخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون  
 وعشرون حقه وعشرون جذعه **والمراد** نصف دية  
 الرجل ما رواه ابن عمر وابن حزم وروى ذلك عن ابن عمر  
 وعثمان وعلي والعباد له ابن مسعود وابن عمر وابن عباس  
 كما ذكره الرافعي قال صاحب المهمات ما قاله الرافعي فهو  
 سهو وقد سبقه اليه الزنجشري في او ايل الفصل الكلام  
 على علم الغلبة قاله والمشهور ان العمد له اربعة  
 اباهر صحابيون وهم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن  
 عمر واند العاص ونقل عن النووي انه نقل انه وقع في  
 صحاح اليهودي ابدال ابن العاص باب مسعود وحكم  
 الحنفي في الدية كذلك وديه اهل الكتاب ثلث دية المسلم  
 ودية المجوسي ثلثا دية المسلم وحكم سائرهم نصفه و  
 حكمه هو الا لتعليق والتحقيق في اليهودي العمد وشبهه